تحليل أثر الصناعة علي التنمية الاقتصادية في روسيا والكويت

أ.د. فاطمة أحمد الشربيني * **أ. طلال مدلول مثال الظفيرى ****

* **أ.د. فاطمة أحمد الشربيني** أستاذ الاقتصاد بكلية التكنولوجيا والتنمية بجامغة الزقازيق.

** **أ. طلال مدلول مثال الظفيرى** باحث ماجستير بمعهد الدراسات والبحوث الآسيوية– جامعة الزقازيق.

ملخص البحث

يعتبر التصنيع المحرك لعملية التنمية، وتقاس درجة تنمية وتقدم البلد بمدى تطوره في المجال الصناعي. فقد سعت الدول المتخلفة منذ حصولها على استقلالها إلى العمل على تحويل اقتصادياتها الى الطابع الصناعي عوضاً عن الزارعي الذي كان يميزها، أو الاستخراجي للحاق بمصاف الدول المتقدمة.

وتهدف الدراسة إلى تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعة في الكويت وروسيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٦)، وسوف يتم تناول هذا البحث من خلال المحاور التالية:

- تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعة في روسيا.
- التصنيع والتنمية الاقتصادية في الكويت.
- التحليل الاقتصادي لدور الصناعة في التنمية الاقتصادية في الكويت.

Abstract

Manufacturing is the engine of the development process, and the degree of development and progress of the country is measured by its industrial development. Since their independence, backward countries have sought to transform their economies into an industrial rather than an agricultural one that has characterized them, or to extract them from the developed countries. The study aims to analyze the economic importance of industry in Kuwait and Russia during the period 1994-2016 , This research will be addressed through the following topics:

-Analysis of the economic importance of industry in Russia.

-Manufacturing and economic development in Kuwait.

- Economic analysis of the role of industry in economic development in Kuwait

١ – مقدمة:

يعتبر التصنيع المحرك لعملية التنمية ، حتى أصبح هناك تداخل بين استعمال مصطلح التنمية والتصنيع وهذا راجع للأهمية التي يكتسبها التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية، وتقاس درجة تنمية وتقدم البلد بمدى تطوره في المجال الصناعي . فقد سعت الدول المتخلفة منذ حصولها على استقلالها إلى العمل على تحويل اقتصادياتها الى الطابع الصناعي عوضاً عن الزارعي الذي كان يميزها، أو الاستخراجي للحاق بمصاف الدول المتقدمة ، وتعددت في الدول النامية تجارب التصنيع وتباينت بتباين المناهج الاقتصادية والسياسية لتلك الدول حسب ظروفها الاجتماعية .فمن تجارب قائمة على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بإقامة مؤسسات وشركات كبرى، إلى تجارب قامت على حرية السوق والقطاع الخاص، واستطاعت كثير من الدول النامية ، تبني استراتيجية تنموية قائمة علي الصناعة للاحلال محل الواردات وزيادة الصادرات، لزيادة موارد النقد الأجنبي[١] .

والتصنيع هو جزء من عملية التنمية، ويترتب عليه مجموعة من **الإيجابيات، أهمها**[٢] :

أ– زيادة الدخل الصناعي وبالتالي الدخل القومي ككل.

ب– خلق هيكل إنتاجي وهيكل صادرات أكثر تنوعاً.

ج– الآثار الإيجابية على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى لما تتمتع به الصناعة من علاقات وروابط أمامية وخلفية قوية.

د–زيادة إنتاجية العمل لأن القطاع الصناعي يتصف بإرتفاع إنتاجيته لاستخدامه التقنية الحديثة.

إن النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية. وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية، حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد، مما تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية[٣] .

٢ – مشكلة الدراسة:

استطاع الاستعمار أثناء الحقبة الاستعمارية للدول النامية تحويل هذه الدول إلي دول زراعية ومنتجة للمواد الأولية التي يحتاج لها في صناعته، ومن جانب أخر تحويل هذه الدول إلي دول مستهلكة لمنتجاته الصناعية، وحارب إنشاء أي صناعة محلية بشتي الطرق.

وتُعدّ روسيا والكويت من أكبر الدول المنتجة للنفط الخام، كما أنها تملك مصادر هائلة من مصادر الطاقة، خاصة النفط والغاز الطبيعي، وتنتج روسيا أيضًا كميات هائلة من الغاز الطبيعي

والفحم. ويُنقل النفط والغاز الطبيعي بالأنابيب من سيبريا إلى روسيا الأوروبية. أما الطاقة الكهربائية فتنتج من محطات بخارية (حرارية) ومصادر كهرومائية بالإضافة إلى الطاقة النووية، وتحتل روسيا الآن المركز الثاني في إنتاج النفط (٨٠٠ مليون طن سنوياً)، كما تُعدّ الصناعات الثقيلة من أكثر القطاعات الصناعية تطورًا في روسيا[٤] .

ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن **السؤال التالي:**

"ما هي درجة الأهمية الإقتصادية للصناعة في روسيا والكويت؟".

٣- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها، من **الأتي:**

أ- أهمية الصناعة وخاصة المتقدمة فى علاج المشكلات الاقتصادية خاصة فى الدول النامية، نظراً لافتقار معظم تلك الدول إلى التكنولوجيا المتقدمة والتي تؤدي إلي زيادة الانتاج وخفض التكاليف، مما ينعكس على زيادة الناتج المحلى الاجمالى ورفع معدلات التنمية الاقتصادية.

ب- الضرورة الملحة في إعادة هيكلة قطاع الصادرات الوطنية لتنويع مصادر الدخل خارج الصادرات النفطية كسياسة بديلة على المدى البعيد باعتبار البترول طاقة زائلة تخضع للتقلبات الدولية، خاصة في الكويت.

ج- سعي الدول النامية جاهدة إلي وضع سياسة تصنيعية تهدف الي تحقيق التقدم التكنولوجي للدول النامية للمساهمة في التنمية الاقتصادية وللخروج من حالة التخلف والتبعية.

٤- فروض الدراسة:

يمكن صياغة فرضية الدراسة، في **الأتي:**

هناك أهمية إقتصادية كبيرة للصناعة في روسيا والكويت.

٥- هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعة في الكويت وروسيا خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٦)، وذلك من خلال **الأتي:**

أ- التعرف علي أهمية قطاع الصناعة في عملية التنمية الاقتصادية بالدولتين.

ب- تحديد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي بالدولتين.

ج- التعرف علي حصة القطاع الصناعي من إجمالي العمالة بالدولتين.

د- تحديد مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة بالدولتين.

هـ- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولي: دراسة مفتاح (٢٠١٤)[٥]:

بعنوان:"**العوائد النفطية وتأثيرها علي المتغيرات الاقتصادية الكلية في ليبيا منذ عام ١٩٩٠**":

هدفت الدراسة الى قياس أثر تقلبات العوائد النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الإقتصاد الليبي وكذلك دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في ثقلبات العوائد النفطية.

وتوصلت الدراسه إلى وجود علاقه طردية وقوبة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعه الداخلية في النموذج الإحصائي، وكذلك أن الأزمات السياسيه والإقتصاديه الدولية كانت وراء تقلبات العوائد النفطيه خلال فترة الدراسة.

الدراسة الثانية: دراسه كمال (٢٠١٣)[٦]:

بعنوان:" **دراسة تحليلية لأداء قطاع الصناعات التحويلية في نيجيريا منذ عام ١٩٨٦**":

هدفت هذه الدرسة إلى تحليل قطاع الصناعات التحويلية بنيجيريا منذ عام ١٩٨٦، وتحديد العوامل المؤثرة في هذا القطاع، وأثر ذلك على مساخمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالى لنيجيريا.

وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع الصناعة التحويليه بنيجيريا، لا يزال يفتقر إلى الجوده وضعف قدرته علي تلبيه الطلب المحلي ومواجهة المنافسة العالمية واعتماده بشكل كبير على قطاع الزراعة، مما يدل على ضعف أداء هذا القطاع، وعدم قدرته على تلبية الطلب المحلي والتصدير، وكذلك أن قطاع الصناعه التحويلية مازال يعتمد على الصناعات القائمه على الموارد التكنولوجيه المنخفضة.

الدراسة الثالثة: دراسة (Dreger & Rahmani: 2014)[٧]:

بعنوان:

" **The Impact of Oil Revenues on the Iranian Economy and the Gulf States** :"

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين عوائد النفط والناتج المحلي الإجمالي والإستثمار بالنسبة لإيران ودول التعاون الخليجي (**GCC**).

وتوصلت الدراسة: إلى وجود تكامل بين عوائد النفط، والناتج المحلي الإجمالي والاستثمار بالنسبة لجميع البلدان، بينما يكون متجه تكامل المتغيرات لإيران فريد من نوعه، كذلك تختلف المعادلات طويلة المدى للناتج المحلي ونصيب الفرد من الاستثمار بالنسبة لدول الخليج. ويتجاوب كلا المتغيرات (المستقلة والتابعة) للإنحراف عن حاله الثبات، بينما تكون عوائد النفط عوامل ضعيفه خارجية المنشأ. وتتجاوز مرونه عوائد النفط طويلة المدى لدول الخليج نظيرتها الإيرانية؛ بالإضافة إلى أن الإستثمار في إيران لا يتأثر بعوائد النفط على طول المدى. بالتالي فإن عوائد النفط ربما يتم إنفاقها بحكمه أقل في إيران على مدى العقود الماضية.

الدراسة الرابعة: دراسة(Mehrara: 2008)[٨]:

بعنوان:

" The asymmetric relationship between oil Revenues and Economic Activities: The Case of oil-Exporting Countries" :

بحثت هذه الدراسة العلاقة بين عائدات النفط ونمو الناتج في الدول المصدرة للنفط.

وتؤكد نتائج الدراسة تؤكد على حقيقة مجردة هي أنه في البلدان التي تعتمد على النفط بشكل كبير تفتقر إلى الآليات المنظمة للنفقات المالية من الإيرادات الحالية الناتجة عن عائدات النفط. وتشير النتائج إلى أن نمو الناتج يتأثر سلباً بسبب الصدمات النفطية السلبية، في حين أن الطفرات النفطية أو الصدمات النفطية الإيجابية تلعب دوراً محدوداً في تحفيز النمو الاقتصادى. كما أظهرت النتائج آثار السياسات المالية لصناع القرار في مجال التخطيط الاقتصادى الكلي.

الدراسة الخامسة: دراسة (Mashayekhi: 1998) [٩]:

بعنوان:

"Public Finance, Oil Revenue Expenditure And Economic Performance: A Comparative Study Of Four Countries":

هدفت الدراسة إلى مناقشة أدبيات التنمية القائمة على الموارد الاقتصادية على نطاق واسع من خلال آثار عائدات النفط على الهيكل الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط.

وحيث توصلت الدراسة إلى أن عائدات النفط لديها تأثير كبير على نمو واستدامة القطاع العام في البلدان المصدرة للنفط. وكذلك أشارت إلى أن الحكومات تستخدم عائدات النفط لتمويل مشاريع التنمية ودفع جزء كبير من تكاليف التشغيل والصيانة للخدمات العامة، وأن الحكومات بحاجة إلى مزيد من عائدات النفط للحفاظ على النمو من القطاع العام ودفع للميزانية المتكررة المتنامية. وأن الحد من الطلب في السوق لاحتياطيات النفط يقيد النمو المستمر لعائدات النفط، (عائدات النفط تتوقف عن النمو)، وفي نهاية المطاف سوف تنخفض، وتوصلت إلى أن تراجع عائدات النفط يخلق أزمة مالية للقطاع العام في البلدان المصدرة للنفط. وبالتالي ستنخفض ميزانية التنمية وعليه قدرة القطاع العام سوف تنخفض.

٦- خطة الدراسة:

تم تناول هذا البحث من خلال **المحاور التالية:**

- تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعة في روسيا.
- التصنيع والتنمية الاقتصادية في الكويت.
- التحليل الاقتصادي لدور الصناعة في التنمية الاقتصادية في الكويت.

المحور الأول
تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعة في روسيا

يتم رفع القدرات الوطنية بنقل التكنولوجيا وتطويرها, وذلك بإتباع سبيلين **أولهما** إستيراد التكنولوجيا وتطويعها, **وثانيهما** توليد التكنولوجيا وتطويرها بالجهود الذاتية، والتطور التكنولوجى المستمر شأنه مثل التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق إلا بالإعتماد على النفس وبناء القدرة التكنولوجية الذاتية.

وقيمة التطور التكنولوجى لا تقاس بما ينتج عنه من سلع وخدمات وقيمة مضافة على نحو مباشر فحسب. بل يجب أن يقاس أيضاً بمدى ما يُوجده هذا التطور من قوة دفع لمحركات النمو فى بقية القطاعات الاقتصادية.

وفى كلا الحالتين يلزم رفع قدرة الشركات الوطنية على الإقتباس والتقليد وتحسين البنية الأساسية، ورفع مستوى نظام التعليم والبحث العلمى لتوفير الشروط اللازمة للنهوض بعملية الإختراع والإبتكار والإبداع(١٠).

وتعتبر المنافع الناتجة عن استخدام تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة فى القطاعات الاقتصادية المختلف ومنها الصناعة كبيرة' حيث يخلق التوسع فى استخدامها أثارا خارجية موجبة بمعنى أن المنافع التى تعود على مستخدميها تزيد بمعدل أكبر من التوسع فيها(١١).

ومن ثم فقد اهتمت الدول بالأنشطة الاقتصادية المختلفة من أجل تحقيق هذا المطلب وهو التراكم الرأسمالى ولكنها تجاهلت أن معدل النمو الاقتصادى يرتبط إرتباطا وثيقا بمعدل نمو الاستثمار، فكلما تحسن معدل الاستثمار أدى ذلك إلى تحسن الأداء الاقتصادى لأنه سيؤدى إلى زيادة معدل التوظيف ومن ثم زيادة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى، والذى ينعكس بالإيجاب على زيادة معدل دخول الأفراد، والذى يعتبر المقياس الرئيسى للنمو الاقتصادى، والذى يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق العدالة الاجتماعية ولكنه ليس كافيا، بل يستلزم ذلك أتخاذ تدابير أخرى قد تكون مؤثرة فى النمو أو مصاحبة أو مكملة له .

وعلى ذلك فإن استراتيجية التنمية تستهدف تحقيق أقصى نمو اقتصادى ممكن شريطة ضمان مستوى مقبول من التوظف، وكذلك توفير مستوى معيشى لائق للفئات محدودة الدخل.

وعليه سيتم تناول هذا المحور من خلال **النقاط التالية:**

١- تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعة وصادراتها فى روسيا.

ويبين **الجدول التالي** الأهمية الاقتصادية للتكنولوجيا المتقدمة في روسيا:

جدول (١): تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعة وصادراتها في روسيا خلال (١٩٩٠-٢٠١٦)

السنة	اجمالي الناتج المحلي مليار $	معدل نمو الناتج المحلي %	اجمالي العاملين مليون	الصادرات السلعية مليار $	الصادرات السلعية والخدمية مليار $	صادرات الخدمات مليار دولار	صادرات السلع المصنعة		العاملون في الصناعة		العاملون في الزراعة		العاملون في الخدمات	
							القيمة مليار دولار	% من صادرات السلع والخدمات	عدد مليون	% من اجمالي العاملين	عدد مليون	% من اجمالي العاملين	عدد مليون	% من اجمالي العاملين
١٩٩٠	٥١٦.٨	٣-	٦٦.٨	٥٤.١	٩٣.٩	٣٩.٨	١٥.٢	١٦.٢	٢٢.٢	٣٣.٢	٧.٧	١١.٥	٣٧.٠	٥٥.٣
١٩٩١	٥١٨.٠	٥.٠-	٦٧.١	٤١.٢	٦٨.٧	٢٧.٦	١١.٤	١٦.٥	٢٢.٣	٣٣.٣	٧.٦	١١.٣	٣٧.٢	٥٥.٤
١٩٩٢	٤٦٠.٣	١٤.٥-	٧٢.٦	١٧٢.٤	٢٨٦.٩	١١٤.٥	٤٦.٧	١٦.٣	٢٢.٨	٣١.٤	٧.٧	١٠.٦	٤٢.١	٥٨
١٩٩٣	٤٣٥.١	٨.٧-	٧٠.٤	١٠١.٧	١٦٦.٢	٦٤.٥	٢٧.٣	١٦.٤	٢٢.٨	٣١.٩	٧.٧	١١	٤٠.٢	٥٧.١
١٩٩٤	٣٩٥.١	١٢.٦-	٦٧.٠	٦٧.٥	١٠٩.٧	٤٢.١	١٨.٠	١٦.٤	٢١.٤	٣١.٩	٧.٦	١١.٤	٣٨.٠	٥٦.٧
١٩٩٥	٣٩٥.٥	٤.١-	٦٥.٨	٨١.١	١١٥.٨	٣٤.٨	٢١.٣	١٨.٤	١٩.٧	٢٩.٩	٧.٧	١١.٧	٣٨.٤	٥٨.٤
١٩٩٦	٣٩١.٧	٣.٦-	٦٤.٩	٨٨.٦	١٠٢.١	١٣.٥	٢٣.٠	٢٢.٦	١٩.٩	٣٠.٧	٧.٥	١١.٩	٣٦.٠	٥٧.٤
١٩٩٧	٤٠٤.٩	١.٤	٦٢.٣	٨٨.٣	١٠٠.١	١١.٨	٢٠.٤	٢٣.٢	١٨.٧	٣٠	٧.٥	١٢.١	٣٥.٩	٥٩.٢
١٩٩٨	٢٧١.٠	٥.٣-	٦٠.٦	٧٤.٩	٨٤.٦	٩.٧	٢١.٥	٢٥.٤	١٧.٧	٢٩.٢	٧.٠	١١.٦	٣٥.٩	٥٩.٢
١٩٩٩	١٩٥.٩	٦.٤	٦٤.٣	٧٥.٧	٨٤.٧	٩.٠	١٨.٧	٢٤.٩	١٨.١	٢٨.٥	٩.٦	١٤.٥	٣٦.٥	٥٦.٨
٢٠٠٠	٢٥٩.٧	١٠	٦٦.٤	١٠٥.٦	١١٤.٤	٨.٩	٢٤.٩	٢١.٨	١٨.٩	٢٣.٦	٩.٦	١٢	٣٧.٨	٥٧
٢٠٠١	٣٠٦.٦	٥.١	٦٨.٠	١٠١.٩	١١٣.١	١١.٢	٢٣.٦	٢٠.٩	١٩.٦	٢٣.٢	٨.٠	١٢	٣٨.٨	٥٨.٥
٢٠٠٢	٣٤٥.١	٤.٧	٦٧.٧	١٠٧.٣	١٢١.٦	١٤.٣	٢٤.٥	٢٠.١	٢٠.١	٢٢.٨	٧.٧	١١.٣	٤٠.٣	٥٩.٢
٢٠٠٣	٤٣٠.٣	٧.٣	٦٨.٦	١٣٥.٩	١٥١.٧	١٥.٨	٢٩.٥	١٩.٤	٢٠.٦	٣٠.٥	٧.٤	١٠.٩	٣٩.٧	٥٨.٦
٢٠٠٤	٥٩١.٠	٧.٢	٦٨.٦	١٨٣.٢	٢٠٣.٤	٢٠.٢	٤١.٠	٢٠.٢	٢٠.٤	٢٩.٨	٧.٠	١٠.٢	٤١.٢	٦٠.١
٢٠٠٥	٧٦٤.٠	٦.٤	٦٩.٦	٢٤٣.٨	٢٦٩.٠	٢٥.٢	٤٥.٧	١٧.٠	٢٠.٧	٢٩.٨	٧.٠	١٠.١	٤١.٨	٦٠.١
٢٠٠٦	٩٨٩.٩	٨.٢	٦٩.٩	٣٠٣.٦	٣٣٣.٩	٣٠.٤	٥٠.٠	١٥.٠	٢٠.٥	٢٩.٣	٧.٠	١٠	٤٢.٤	٦٠.٧
٢٠٠٧	١٢٩٩.٧	٨.٥	٧١.٦	٣٥٤.٤	٣٩٢.٠	٣٧.٦	٦٠.١	١٥.٣	٢١.٠	٢٩.٣	٦.٤	٩	٤٤.٢	٦١.٧
٢٠٠٨	١٦٦٠.٨	٥.٢	٧١.٩	٤٧١.٦	٥٢٠.٠	٤٨.٤	٧٨.٩	١٥.٢	٢٠.٨	٢٨.٩	٦.٢	٨.٦	٤٥.٠	٦٢.٥
٢٠٠٩	١٢٢٣.٦	٧.٨-	٧٠.٤	٣٠٣.٤	٣٤١.٦	٣٨.٢	٥٢.٢	١٥.٣	١٩.٤	٢٧.٥	٥.٩	٨.٤	٤٥.١	٦٤.١
٢٠١٠	١٥٢٤.٩	٤.٥	٧١.٠	٤٠٠.٦	٤٤٥.٥	٤٤.٩	٥٦.٥	١٢.٧	١٩.٧	٢٧.٧	٥.٦	٧.٩	٤٥.٧	٦٤.٤
٢٠١١	٢٠٥١.٧	٥.٣	٧٢.٠	٥٢٢.٠	٥٧٤.٠	٥٢.٠	٦٨.٩	١٣.٢	١٩.٨	٢٧.٥	٥.٥	٧.٧	٤٦.٦	٦٤.٨
٢٠١٢	٢٢١٠.٣	٣.٧	٧٢.٦	٥٢٩.٣	٥٩٤.٢	٦٤.٩	٨٦.٣	١٤.٥	٢٠.٢	٢٧.٨	٥.٣	٧.٣	٤٧.١	٦٤.٩
٢٠١٣	٢٢٩٧.١	١.٨	٧٢.٣	٥٢١.٨	٥٩٢.٥	٧٠.٧	٨٦.٥	١٤.٦	٢٠.٠	٢٧.٧	٥.١	٧	٤٧.٢	٦٥.٣
٢٠١٤	٢٠٦٣.٧	٠.٧	٧٢.٤	٤٩٦.٨	٥٥٨.٣	٦١.٥	٨٦.٣	١٧.٤	١٩.٩	٢٧.٥	٤.٨	٦.٧	٤٧.٦	٦٥.٨
٢٠١٥	١٣٦٥.٩	٢.٨-	٧٢.٠	٣٤١.٤	٣٩١.٦	٥٠.١	٧٠.١	١٧.٩	١٩.٦	٢٧.٢	٤.٨	٦.٧	٤٧.٦	٦٦.١
٢٠١٦	١٢٨٣.٢	٠.٢-	٧٢.٠	٢٨١.٩	٣٢٩.٩	٤٨.١	٦٦.٣	١٨.٦	١٩.٧	٢٧.٣	٤.٩	٦.٨	٤٧.٥	٦٥.٩
المتوسط	٩١٣.٠	٠.٧	٦٨.٨	٢٣١.٥	٢٦٨.٩	٣٧.٤	٤٣.٣	١٧.٧	٢٠.٢	٢٩.٤	٦.٩	١٠.١	٤١.٦	٦٠.٤

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، الآتي:

أ- تطور الناتج المحلى الاجمالى: يتضح أن إجمالي الناتج المحلى ارتفع من ٥١٦,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٠ الي ١٢٨٣.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٦ بمتوسط خلال الفترة بلغ نحو ٩١٣ مليار دولار بحد أدنى ١١ مليار دولار عام ١٩٩١ وبحد أقصى نحو ١٧٤.٢ مليار دولار عام ٢٠١٢، كما يلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **ففي عام ١٩٩٢:** حيث تراجع اجمالي الناتج المحلي من ٥١٨ مليار دولار في عام ١٩٩١ الي ٤٦٠.٣ مليار في عام ١٩٩٢ متأثراً بالغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، **وفي عام ٢٠٠٩:** تراجع اجمالي الناتج المحلي من ١٦٦٠.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ١٢٢٢.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

ب- معدل نمو إجمالي الناتج المحلي: يتضح أن متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ نحو ٠.٧% بحد أدنى سالب ١٤,٥% في عام ١٩٩٢ وبحد أقصى ١٠% في عام ٢٠٠٠، كما يلاحظ أن معدل نمو اجمالي الناتج المحلي قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **ففي عام ١٩٩١:** تراجع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي من سالب ٣% في عام ١٩٩٠ الي سالب ٥% في عام ١٩٩١ متأثراً بالغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، **وفي عام ٢٠٠٩:** تراجع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي من ٥,٢% في عام ٢٠٠٨ إلي سالب ٧.٨% في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ج- اجمالي الصادرات السلعية والخدمية: يتضح أن متوسط اجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة بلغ نحو ٢٦٨.٩ مليار دولار بحد أدنى ٦٨.٧ مليار دولار عام ١٩٩١ وبحد أقصى نحو ٥٩٤.٢ مليار دولار عام ٢٠١٢، كما يلاحظ أن اجمالي الصادرات قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **ففي عام ١٩٩١:** تراجع اجمالي الصادرات من ٩٣.٩ مليار دولار في عام ١٩٩٠ الي ٦٨.٧ مليار في عام ١٩٩١ متأثراً بالغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، وفي **عام ٢٠٠٩:** تراجع اجمالي الصادرات من ٥٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٣٤١.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

د- اجمالي الصادرات السلعية: يتضح أن متوسط اجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة بلغ ٢٣١.٥ مليار دولار بحد أدنى ٤١.٢ مليار دولار عام ١٩٩١ وبحد أقصى نحو ٥٢٩.٣ مليار دولار عام ٢٠١٢، كما يلاحظ أن اجمالي الصادرات السلعية قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **ففي عام ٢٠٠٩:** تراجع اجمالي الصادرات السلعية من ٤٧١.٦

مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٣٠٣.٤مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

هـ- اجمالي الصادرات الخدمية: يتضح أن متوسط اجمالي الصادرات الخدمية خلال الفترة بلغ ٣٧.٤ مليار دولار بحد أدنى ٨.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠ وبحد أقصى نحو ١١٤.٥ مليار دولار عام ١٩٩٢، ويلاحظ أن اجمالي الصادرات الخدمية قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية **ففي عام ٢٠٠٩:** تراجع اجمالي الصادرات الخدمية من ٤٨.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٣٨.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

و- اجمالي الصادرات السلعية المصنعة: يتضح أن متوسط اجمالي الصادرات السلعية المصنعة خلال الفترة بلغ نحو ٤٣.٣ مليار دولار بحد أدنى ١١.٤ مليار دولار في عام ١٩٩١ وبحد أقصى نحو ٨٦.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٣، ويلاحظ أن اجمالي الصادرات السلعية المصنعة قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **ففي عام ٢٠٠٩:** تراجع اجمالي الصادرات السلعية المصنعة من ٧٨.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨ الي ٥٢.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠١

ز- نسبة الصادرات المصنعة الي اجمالي الصادرات السلعية:

يتضح أن متوسط نسبة الصادرات السلعية المصنعة الي اجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة بلغ نحو ٢١.٧% بحد أدنى ١٣.٢% في عام ٢٠١١ وبحد أقصى ٢٨.٧% في عام ١٩٩٨.

ح- نسبة الصادرات المصنعة الي اجمالي الصادرات السلعية والخدمية: يتضح أن متوسط نسبة الصادرات السلعية المصنعة الي اجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة بلغ ١٧.٧% بحد أدنى ١٢% في عام ٢٠١١ وبحد أقصى نحو ٢٥.٤% عام ١٩٩٨.

ط- العاملون في قطاع الصناعة: يحتل العاملون في قطاع الصناعة الي اجمالي العاملين في روسيا المرتبة الثانية بنسبة تراوحت من (٢٧.٢%- ٣٣.٣%) خلال الفترة المذكورة، بينما يحتل العاملون في قطاع الخدمات المرتبة الأولي بنسبة تراوحت من (٥٥.٣%-٦٦.١%)، وأخيراً يحتل العاملون في قطاع الزراعة المرتبة الثالثة بنسبة تراوحت من (٦.٧%-١٥%).

٢- تحليل الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعة والزراعة والخدمات فى روسيا:

ويتبين من **الجدول التالي** أن قطاع الخدمات حل المرتبة الأولي يليه قطاع الصناعة وأخيراً قطاع الزراعة:

جدول (٢) تحليل الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعة والزراعة والخدمات فى روسيا خلال (١٩٩٠-٢٠١٦)

السنة	اجمالي القيمة المضافة مليار$	القيمة المضافة للصناعة		القيمة المضافة للزراعة		القيمة المضافة للخدمات	
		مليار دولار	% من اجمالي القيمة المضافة	مليار دولار	% من اجمالي القيمة المضافة	مليار دولار	% من اجمالي القيمة المضافة
١٩٩٠	٤٨١.٠	٢٣٢.٦	٤٨.٤	٧٩.٩	١٦.٦	١٦٨.٥	٣٥.٠٤
١٩٩١	٤٩٩.٠	٢٣٧.٦	٤٧.٦	٧١.٣	١٤.٣	١٩٠.١	٣٨.١٠
١٩٩٢	٤٥٢.٢	١٩٤.٥	٤٣.٠	٣٣.٤	٧.٤	٢٢٤.٣	٤٩.٦٠
١٩٩٣	٣٩٥.٦	١٧٦.٣	٤٤.٦	٣٢.٩	٨.٣	١٨٦.٤	٤٧.١٢
١٩٩٤	٣٦٤.١	١٦٢.٨	٤٤.٧	٢٤.١	٦.٦	١٧٧.١	٤٨.٦٥
١٩٩٥	٣٦٩.٧	١٣٦.٦	٣٧.٠	٢٦.٥	٧.٢	٢٠٦.٦	٥٥.٨٨
١٩٩٦	٣٥٧.٧	١٣٨.٥	٣٨.٧	٢٥.٧	٧.٢	١٩٣.٦	٥٤.١٢
١٩٩٧	٣٦٩.١	١٤٠.٥	٣٨.١	٢٣.٨	٦.٤	٢٠٤.٩	٥٥.٥١
١٩٩٨	٢٤٦.٢	٩٢.٠	٣٧.٤	١٣.٨	٥.٦	١٤٠.٤	٥٧.٠٣
١٩٩٩	١٧٦.٣	٦٥.٦	٣٧.٢	١٢.٩	٧.٣	٩٧.٧	٥٥.٤٥
٢٠٠٠	٢٣٢.٢	٨٨.١	٣٧.٩	١٤.٩	٦.٤	١٢٩.١	٥٥.٦٢
٢٠٠١	٢٧٣.٤	٩٧.٦	٣٥.٧	١٨.٠	٦.٦	١٥٧.٨	٥٧.٧١
٢٠٠٢	٣٠٥.٣	١٠٠.٠	٣٢.٨	١٩.٢	٦.٣	١٨٦.٠	٦٠.٩٤
٢٠٠٣	٣٧٨.٦	١٢٣.٣	٣٢.٦	٢٣.٧	٦.٣	٢٣١.٦	٦١.١٧
٢٠٠٤	٥١٥.٨	١٨٧.٤	٣٦.٣	٢٩.٠	٥.٦	٢٩٩.٤	٥٨.٠٥
٢٠٠٥	٦٥٤.٧	٢٤٩.٣	٣٨.١	٣٢.٥	٥.٠	٣٧٢.٩	٥٦.٩٦
٢٠٠٦	٨٤٥.٠	٣١٤.٦	٣٧.٢	٣٨.٢	٤.٥	٤٩٢.٢	٥٨.٢٥
٢٠٠٧	١١١٣.٥	٤٠٥.٨	٣٦.٤	٤٩.١	٤.٤	٦٥٨.٦	٥٩.١٥
٢٠٠٨	١٤١٥.٦	٥١١.٣	٣٦.١	٦٢.٣	٤.٤	٨٤٢.٠	٥٩.٤٨
٢٠٠٩	١٠٦٥.٩	٣٥٨.٦	٣٣.٦	٤٩.٩	٤.٧	٦٥٧.٤	٦١.٦٧
٢٠١٠	١٣١٨.٥	٤٥٧.٥	٣٤.٧	٥١.٠	٣.٩	٨١٠.٠	٦١.٤٤
٢٠١١	١٧٧٢.٦	٦٠٠.٣	٣٣.٩	٦٩.٥	٣.٩	١١٠٢.٩	٦٢.٢٢
٢٠١٢	١٩١٣.٠	٦٤٦.٦	٣٣.٨	٧٠.٧	٣.٧	١١٩٥.٦	٦٢.٥٠
٢٠١٣	٢٠٠٦.١	٦٤٧.٩	٣٢.٣	٧٢.٦	٣.٦	١٢٨٥.٦	٦٤.٠٨
٢٠١٤	١٧٩٥.٥	٥٧٥.٨	٣٢.١	٧٣.٠	٤.١	١١٤٦.٦	٦٣.٨٦
٢٠١٥	١٢٢٦.٩	٤٠٢.٣	٣٢.٨	٥٥.٩	٤.٦	٧٦٨.٧	٦٢.٦٥
٢٠١٦	١١٥٥.٩	٣٧٤.٨	٣٢.٤	٥٤.٨	٤.٧	٧٢٦.٣	٦٢.٨٤
المتوسط	٨٠٣.٧	٢٨٥.٩	٣٧.٢	٤١.٨	٦.٣	٤٧٦.٠	٥٦.٥

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، **الأتي:** تشكل القيمة المضافة لقطاع الخدمات النسبة الكبيرة من اجمالي القيمة المضافة بنسبة تراوحت من (٣٥%-٦٤.١%)، يليه قطاع الصناعة بنسبة تراوحت من (٣٢.١%- ٤٨.٤%)، وفي المرتبة الثالثة قطاع الزراعة بنسبة تراوحت من (٣.٦%-١٦.٦%)

المحور الثاني

الصناعة والتنمية الاقتصادية في الكويت

ظلت الصناعة في الكويت والصناعة التحويلية على وجه التحديد تواجه مجموعة من المشكلات والمصاعب ساهمت في ضآلة وضعف الأداء الصناعي في العقدين الماضيين .اعتمدت الدراسة على آراء المسئولين والخبراء في الهيئة العامة للصناعة، وممثلين عن اتحاد الصناعيين، وخبراء غرفة وصناعة الكويت والبنك الصناعي الكويتي من خلال النقاش الذي تم في عدة اجتماعات مع الباحث في استنباط المشكلات التي تواجه قطاع الصناعة التحويلية في التوسع الأفقي والرأسي . ولأغراض التحليل والدراسة قمنا بتصنيف **المشكلات والصعوبات الصناعية** إلى **ثلاثة أقسام**[١٢] :

الأول: هناك مشكلات تتعلق بغياب الوعي عند متخذي القرارات الاقتصادية والصناعية بأهمية التحول الصناعي كخيار استراتيجي لتنويع مصادر الدخل وتحريك النمو الاقتصادي في البلاد، وتفضيل الاعتماد على قطاعات خدمية أخرى كالتجارة والأعمال لقيادة التنويع المنشود .وقد أجمعت آراء كثير من الخبراء والصناعيين الذين استطلعنا آراءهم أن الدولة لا تولي الصناعة التحويلية اهتماما منذ الطفرة النفطية الأولى عام ١٩٧٣ بدليل غياب الاستراتيجية الصناعية في الكويت حتى اليوم .وأن هناك غياب لهموم الصناعة لدى ممثلي الشعب في مجلس الأمة الكويتي ولدى الحكومة.

الثاني: مشكلات النظم المؤسسية والإدارية التي تتجلى في العلاقة بين الهيئة العامة للصناعة والجهات الحكومية الأخرى التي تعنيها التنمية الصناعية، وفي الصعوبات التي تحاصر الهيئة العامة نفسها وتكبل حركتها في تسريع تنفيذ المشاريع الصناعية وتطوير الصناعات القائمة .هناك عدم تنسيق في كثير من الإجراءات بين الهيئة العامة للصناعة وبلدية الكويت وجهات حكومية أخرى، وإضافة أعباء ومهام من جهات حكومية للهيئة لا تخص الصناعة مما يؤخر سير تنفيذ المشاريع الصناعية .كل ذلك أدى إلى طول الدورة المستندية لتنفيذ المشارع الصناعية الهيئة العامة في وضعها الراهن ليس بمقدورها توفير الأراضي للعمل الصناعي أو التمويل الكافي لتنفيذ المشاريع الكبيرة التي تنتظر التنفيذ، فهي بحاجة لتشريع قانون جديد يسمح لها بتوسيع مجالاتها وصلاحياتها لتوفير التمويل والأراضي لأجل تطوير وتنمية الصناعة التحويلية في الكويت

الثالث: وأبرز المشكلات والعقبات التي شدد عليها المسؤولون والخبراء في الهيئة العامة للصناعة تتلخص في ندرة الأراضي المخصصة للصناعة، وصعوبة توفير التمويل المطلوب لإنجاز

المشاريع، وايجاد تشريعات قانونية تدعم مزيد من الصلاحيات للهيئة العامة للصناعة في مهامها التنموية.

وتعاني الصناعات التحويلية في الكويت هي الأخرى من مشكلات عديدة في المنافسة الداخلية الناتجة عن استيراد منتجات أجنبية مماثلة في السوق الكويتي، ومن المنافسة الخارجية لتدني قدراتها التنافسية في السوق الخارجي وضعف التسويق وصعوبة إيجاد منافذ خارجية جديدة. كما تعاني بعض الصناعات التحويلية من صعوبة الحصول على التكنولوجيا الحديثة ومن ارتفاع تكاليف أسعارها، وتوفير المواد الأولية لبعض الصناعات وتقلبات أسعارها. كما يواجه التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية في الكويت عدم مواكبة التطور المتسارع في الصناعة في العالم لصعوبة استجلاب التكنولوجيا الحديثة وعدم القدرة على توطينها لغياب البنية التحتية المناسبة من سياسة العلوم والتكنولوجيا، والمؤسسات العلمية التي تؤهل المهندسين والفنيين بأساليب الهندسة العكسية والتقليد(١٣).

وعليه سيتم تناول هذا المبحث من خلال **النقاط الأتية:**

١- معوقات الصادرات الصناعية للدول النامية عامة: التحديات والحلول:

تواجه الصادرات الصناعية في الدول النامية عدداً من المعوقات يمكن إجمالها في مجموعتين من المعوقات، **هما**(١٤) :

أ- معوقات من جانب العرض من أهمها:

- عدم ملائمة المنتجات الصناعية لأذواق المستهلكين في أسواق التصدير.
- ارتفاع تكاليف إنتاج السلع الصناعية وانخفاض جودتها.
- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية (حوافز).
- معوقات انسياب التجارة الخارجية في الدول النامية.

ب- معوقات في جانب الطلب تتمثل في:

- الرسوم والضرائب الجمركية المفروضة من جانب الدول المتقدمة على واردتها من المنتجات الصناعية من الدول النامية لحماية منتجاتها المثيلة.
- القيود الإدارية التي تفرضها الدول المتقدمة.
- دعم الدول المتقدمة لصناعاتها بالإضافة إلى فرضها لرسوم تعويضية بهدف إلغاء الدعم الذي تقدمه الدول النامية لصناعاتها.
- التكتلات والاحتكارات الدولية.

وينقسم القطاع الصناعي إلى أربعة قطاعات صناعية رئيسية، **هي:** الصناعات الهيكلية، الصناعات الاستخراجية، الصناعات الرأسمالية، صناعات الاستهلاك:

ويتوقف تحديد الدولة أي القطاعات الصناعية سيحظى باهتمام أكبر **علي الأتي**[١٥] :

أ- مرحلة النمو الصناعي حيث يشير تقرير الأمم المتحدة إلى ثلاث مراحل في عملية النمو الصناعي في الدول النامية، **وهي:**

المرحلة الأولى: حيث تنمو صناعات تجهيز المواد الأولية للتصدير والصناعات الاستهلاكية وتتسم هذه المرحلة بتوجيه الإنتاج الصناعي للسوق الداخلية.

المرحلة الثانية: تقام فيها بعض صناعات السلع الرأسمالية الوسيطة كالأسمنت والأسمدة بجانب سلع الاستهلاك ذات المعرفة مثل الأدوية ومستحضرات التجميل.

المرحلة الثالثة: تتطلب صناعات أشد تركيباً مثل تجميع بعض المنتجات الهندسية.

ب- مدى الوفرة والندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

ج- مدى اتساع الأسواق المحلية.

د- السياسات المناسبة لتطور الدولة الاقتصادي.

٢- واقع الصناعة العربية[١٦]:

يمكن بيان واقع الصناعة العربية، من خلال **الأتي:**

- القطاع الصناعي في الدول العربية يسهم بما يوازي ٤٠% في توليد الناتج المحلي الإجمالي في الدولة العربية عام ٢٠٠٣.
- مساهمة البترول والغاز ٢٥% في توليد الناتج المحلي الإجمالي.
- النفط والغاز مساهمتها في توليد القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية على ٨٥%.
- منتجات الكيماويات والبلاستيك والفحم والمطاط تسهم بنحو ثلث القيمة المضافة.
- المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة ١٨%.
- صناعة المعدات وآليات النقل بنسبة ١٦%.
- يقدر عدد العاملين في القطاع الصناعي في الوطن العربي بنحو ١٨.٥مليون عامل يشكلون نحو ١٧% من إجمالي القوى العاملة في الدولة العربية.
- تأتي الصناعة في المرتبة الثانية بعد الزراعة من حيث استيعاب العمالة.
- يتركز الحجم الأكبر من العمالة الصناعية في عدد محدود من الدول العربية كمصر والمغرب والجزائر والعراق، إذ تشكل العمالة الصناعية بها نحو ٧٠% من إجمالي العمالة الصناعية.

يبين الجدول التالي المنشآت الصناعية في الكويت على حسب الحجم:

جدول (٣) المنشآت الصناعية في الكويت على حسب الحجم في عام ٢٠١٤

الفئات الصناعية	عدد المصانع	%	إجمالي الاستثمارات مليون دولار	%	العاملون في الصناعة "مليون"	%
المؤسسات	٤١٦	٥٠.٤	٣٢٩	١.٦	٠.٠١٤	١٦.٣
المؤسسات	١٨٧	٢٢.٦	٦٧١	٣.٣	٠.٠١٤	١٦.٤
المؤسسات الكبيرة	٢٢٣	٢٧.٠	١٩٤٦٧	٩٥.١	٠.٠٥٧	٦٧.٣
الجملة	٨٢٦	١٠٠	٢٠٤٦٧	١٠٠	٠.٠٨٥	١٠٠

المصدر: النشرة الاقتصادية لوزارة الصناعة الكويتية، ديسمبر ٢٠١٥.

٣- الصناعات التحويلية والتنمية الاقتصادية في الكويت:

شهد عدد المصانع تذبذبا واضحا خلال العشر سنوات الماضية، بينما زاد حجم الاستثمارات وحجم الأيدي العاملة في السنوات التالية لعام ٢٠٠٨ ، وذلك كما موضح في **الفقرات التالية:**

٣-١- مساهمة النفط والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الكويت:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (٤) مساهمة النفط والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الكويت خلال (٢٠٠٥ – ٢٠١٤)

العام	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	مساهمة النفط ومنتجاته في الناتج المحلي بالبليون دولار	مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي بالبليون دولار	نسبة مساهمة النفط ومنتجاته في الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (%)
٢٠٠٥	٨٠.٨	٤٣.٨	٤.٩٤	٥٤.٢	٦.١
٢٠٠٦	١٠١.٦	٥٤.٠	٥.٨٦	٥٣.١	٥.٨
٢٠٠٧	١١٤.٦	٥٦.٦	٥.٥٦	٤٩.٤	٤.٩
٢٠٠٨	١٤٧.٤	٧٩.٨	٦.٣٤	٥٤.١	٤.٣
٢٠٠٩	١٠٥.٩	٣٩.٠	٦.٥٣	٣٦.٨	٦.٢
٢٠١٠	١١٥.٤	٥٥.٤	٥.٤٢	٤٨.٠	٤.٧
٢٠١١	١٥٤.٠	٩٢.٨	٦.٧٤	٦٠.٣	٤.٤
٢٠١٢	١٧٤.١	١٠٤.١	٨.١٩	٥٩.٨	٤.٧
٢٠١٣	١٧٤.٢	٩٧.٧	٩.٨٤	٥٦.١	٥.٦
٢٠١٤	١٦٢.٦	٨٦.٨	١٠.٠٢	٥٣.٤	٦.٢

المصدر: إدارة المعلومات، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

ويتضح من الجدول السابق: الاعتماد الكبير للاقتصاد الكويتي على النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وهيمنة القطاعات النفطية على النشاط الاقتصادي، فقد اتسمت الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤ بارتفاع الأهمية النسبية للقيمة المضافة للقطاعات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي فتراوحت من (٣٦.٨%- ٦٠.٣%)، وفي المقابل ضعف الأهمية النسبية المماثلة للصناعات التحويلية إلي الناتج المحلي الإجمالي فتراوحت من (٤.٣%-٦.٢%).

ويمثل الاعتماد الكبير على النفط في تحريك النشاط الاقتصادي تحديا كبيرا للاقتصاد الكويتي. كما أن الواقع المتمثل في نمو قطاع الخدمات ومساهماته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي وضمور مساهمة قطاع الصناعات التحويلية يأتي مفارقا للتوجه العام للاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية في دول مجلس التعاون، وبذلك فقد اتسم الاقتصاد الكويتي بسمات الاقتصادات النفطية.

جدول (٥)

التوزيع النسبي للقيمة المضافة في القطاع غير النفطي بتكلفة عوامل الإنتاج (%) خلال (٢٠٠٥ – ٢٠١٤)

البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الصناعات التحويلية	١٤.٢	١٤	١١.٤	١٠.٦	٩.٩	٩.٢	١١.١	١١.٩	١٣.٢	١٣.٢
الكهرباء والماء	٢.٩	٢.٦	٢.٥	١.٩	٢.١	٢.٥	٢.٩	٣.٣	٢.٩	٢.٩
البناء والتشييد	٣.٩	٣.٦	٣.٨	٣.٧	٣.٧	٣.٥	٤.٢	٤.٢	٣.٩	٣.٩
الخدمات	٧٨.٣	٧٩.٢	٨١.٨	٨٣.٤	٨٣.٩	٨٤.٣	٨١.٣	٧٩.٩	٧٩.٣	٧٩.٣
الزراعة	٠.٧	٠.٦	٠.٥	٠.٤	٠.٤	٠.٥	٠.٥	٠.٧	٠.٧	٠.٧
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: النشرة الاقتصادية لوزارة الصناعة الكويتية، ديسمبر ٢٠١٥.

ويتضح من الجدول السابق: أن قطاع الخدمات يستأثر بالنصيب الأكبر من القيمة المضافة بنسبة تراوحت من (٧٨.٣%- ٨٤.٣%)، يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة تراوحت من (٩.٢%- ١٤.٢%) خلال الفترة.

٣-٢- تطور عدد المصانع والاستثمارات والأيدي العاملة في قطاع الصناعة في الكويت:

ويبين ذلك الجدول التالي:

جدول (٦): عدد المصانع والاستثمارات والقوى العاملة في قطاع الصناعة بدولة الكويت خلال (٢٠٠٥ – ٢٠١٤)

العام	عدد المصانع	حجم الاستثمارات (مليار دولار)	عدد العاملين
٢٠٠٥	٦٠٢	٧.٥٠٢	٤٩٤٣٤
٢٠٠٦	٦١٩	٧.٧١٠	٤٩٤٥٥
٢٠٠٧	٧٨٧	٧.٩٧٢	٥٠٥١٣
٢٠٠٨	٧٩١	٨.٠٥٥	٥١٦١٥
٢٠٠٩	٨٦٩	٩.٦٦٠	٧٣٢٣٤
٢٠١٠	٨٧١	٩.٦٩١	٧٣٩٦٧
٢٠١١	٧١٧	١٠.٠٥١	٧٤٦٦٣
٢٠١٢	٦٩٤	١٤.٧٠٢	٨٣٩٨٥
٢٠١٣	٧٠١	١٤.٧٥٣	٨٤٠٧٩
٢٠١٤	٨٢٦	٢٠.٤٦٦	٨٥٠٩٤

المصدر: النشرة الاقتصادية لوزارة الصناعة الكويتية، ديسمبر ٢٠١٥.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، **ما يلي:**

أ- عدد المصانع:

إزداد عدد المصانع العاملة في قطاع الصناعة بشكل واضح من السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩ وبعدها استمر في الانخفاض إلى عام ٢٠١٢ ليرتفع مرة أخرى عام ٢٠١٣ . لكن الإتجاه العام لعدد المصانع في القطاع الصناعي يتسم بالارتفاع خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٤ . فقد كان عدد المصانع في عام ٢٠٠٥ نحو ٦٠٢ مصنعا ليرتفع العدد إلى نحو ٨٢٦ في عام ٢٠١٤، وقد بلغ معدل النمو السنوي لعدد المصانع في الفترة ٢٠٠٥– ٢٠١٤ نحو ٣.٢%، ويلاحظ بأن نسبة النمو السنوي في عدد المصانع قد تفاوت من سنة لأخرى، حيث بلغ أعلى مستوى له عام ٢٠١٠ عندما كان ينمو بمعدل سنوي بلغ ٧.٧% في الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٤ ، بينما بلغ أدنى مستوى في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣ حيث تناقص معدل النمو السنوي ليبلغ -١٤% .

ب- حجم الاستثمارات:

حققت الاستثمارات الموظفة في قطاع الصناعة بالكويت نمواً واضحاً خلال السنوات العشر الماضية، قد يكون ذلك بسبب إنشاء عدد من المصانع الكبيرة في مجال صناعة المواد الكيماوية وصناعة تكرير النفط والصناعات البلاستيكية. فحجم الاستثمارات في القطاع الصناعي بالكويت قد

زاد من نحو ٧.٥ بليون دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠.٤ بليون دولار عام ٢٠١٤، بزيادة بلغت نحو ثلاثة أضعاف خلال هذه الفترة، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١١.٨%[١٧].

ج- حجم الأيدي العاملة:

زاد عدد العاملين في قطاع الصناعة بالكويت من نحو ٤٩.٤ ألف عامل عام ٢٠٠٤ إلى نحو ٨٥.١ ألف عامل عام ٢٠١٣ ، بزيادة بلغت ٧٢.٣% خلال هذه الفترة، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٦.٢% خلال نفس الفترة. ويلاحظ أن معدّل نمو الاستثمارات قد زاد بكثير عن نسبة نمو الأيدي العاملة، وذلك لأن إنشاء المشاريع الحديثة اعتمدت على كثافة رأس المال، وبنسبة أعلى من كثافة اليد العاملة.

٣-٣- توزيع الصناعات التحويلية حسب الأنشطة الرئيسة عام ٢٠١٤:

تتركز معظم الصناعات في الكويت في مجال صناعة مواد البناء، وفي صناعة المنتجات المعدنية، وفي صناعة المواد الغذائية، كما يتضح ذلك من خلال تحليل **الجدول الأتي:**

جدول (٧): توزيع المصانع حسب الأنشطة الصناعية الرئيسة عام ٢٠١٤

النشاط الصناعي	عدد المصانع	نسبة المساهمة %
الأسمنت ومواد البناء	٢٠٠	٢٤.٢
المنتجات المعدنية	١٥٥	١٨.٨
المنتجات الغذائية	٧٨	٩.٤
الأثاث	٦٥	٧.٩
منتجات اللدائن والمطاط	٥٨	٧.٠
صناعات أخرى متنوعة	٢٧٠	٣٢.٧
الجملة	١٤٠٢	%١٠٠

المصدر: النشرة الاقتصادية لوزارة الصناعة الكويتية، ديسمبر ٢٠١٥.

ويتضح من **الجدول السابق:** أنه يتركز العدد الأكبر من المصانع في الصناعة في دولة الكويت عام ٢٠١٤ في مجال صناعة مواد البناء، والتي تضم صناعة الأسمنت ومواد البناء بصورة عامة، والتي تشمل العديد من الصناعات التي تستخدم على نطاق واسع في مجال البناء والتشييد ومنها أيضا صناعة الزجاج والبورسلان والخزف والجير والجص، والخرسانة الجاهزة وغيرها. وترتبط

صناعة مواد البناء عادة بقطاع البناء والتشييد والتطوير العقاري، وبحجم الانفاق الحكومي على البنية التحتية.

وقد كان عدد المصانع العاملة في هذا المجال قد بلغ نحو ٢٠٠ مصنعا عام ٢٠١٤ ، شكلت نحو ٢٤.٢% من إجمالي عدد المصانع العاملة في الصناعات في الكويت، وجاءت صناعة المنتجات المعدنية بالمرتبة الثانية من حيث عدد المصانع التي بلغت نحو ١٥٥ مصنعا والتي شكلت نسبة قدرها ١٨.٨%، وتضم مجموعة من المنتجات الصناعية مثل الصهاريج والخزانات، وتشكيل المعادن، وعدد آخر كبير من المنتجات.

وأما صناعة المنتجات الغذائية فقد حلّت بالمرتبة الثالثة وبعدد مصانع بلغ نحو ٧٨ مصنعا، بمساهمة نسبية قدرها ٩.٤% والتي تضم العديد من المنتجات مثل تجهيز وحفظ الفاكهة والخضار، وتجهيز وحفظ اللحوم والأسماك، وصناعة الزيوت، وصناعة الألبان ومنتجاتها، وصناعة طحن الحبوب والنشاء والخبز والمعجنات وصناعة السكر والحلويات، وجاءت بعد ذلك صناعة الأثاث التي حازت على ٦٥ مصنعا ، شكلت نحو ٧.٩% من جملة الصناعات في الكويت، وتضم هذه الصناعات صناعة الأثاث الخشبي والأثاث المعدني.

٣-٤- توزيع الاستثمارات المتراكمة حسب النشاط الصناعي لعام ٢٠١٤ :

أما بخصوص تمركز الاستثمارات حسب النشاط الصناعي فقد نالت صناعة المواد والمنتجات الكيماوية المركز الأول في جذب الاستثمارات الصناعية في الكويت، إذ حازت على نحو ٧.٣ بليون دولار مثلت نسبة قدرها ٣٥.٥% من إجمالي الاستثمارات الصناعية المتراكمة في عام ٢٠١٤ بالكويت. من السمات المميزة لهذه الصناعة استخدامها الكثيف لرأس المال المتمثل في المعدات التكنولوجية المستوردة بأثمان عالية، والتي تشمل صناعة الأسمدة الكيماوية والمبيدات، والأصباغ والدهانات، والصابون والمنظفات، وغيرها من منتجات كيميائية متعددة، تلتها صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة والتي حازت على نحو ٣.٧ بليون دولار شكلت ١٨.١% من إجمالي الاستثمارات الصناعية[١٨].

ثم جاءت بعدها صناعة منتجات المطاط واللدائن باستثمارات متراكمة بلغت نحو ٢.٦ بليون دولار كانت نسبتها نحو ١٢.٧%، وتلتها صناعة منتجات المعادن اللافلزية الاخرى باستثمارات قيمتها نحو ٢.١ بليون دولار ونسبة بلغت ١٠.١%، ثم صناعة المنتجات الغذائية باستثمارات بلغت نحو ١.١ بليون دولار.

جدول (٨)

توزيع الاستثمارات حسب النشاط الصناعي في الكويت عام ٢٠١٤

النشاط الصناعي	حجم الاستثمارات "مليار دولار"	نسبة المساهمة %
المواد والمنتجات الكيماوية	٧.٣	٣٥.٥
فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة	٣٧	١٨.١
منتجات اللدائن والمطاط	٢٦	١٢.٧
منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	٢٠.٧	١٠.١
المنتجات الغذائية	١٠.٦	٥.٢
منتجات أخرى	٣٧.٨	١٨.٤
الاجمالي	١٣٩.٤	%١٠٠

المصدر: النشرة الاقتصادية لوزارة الصناعة الكويتية، عن شهر فبراير لعام ٢٠١٥.

٣-٥- توزيع العاملين حسب النشاط الصناعي لعام ٢٠١٤ :

- صناعة الأسمنت ومواد البناء العدد الأكبر للأيدي العاملة في القطاع الصناعي بالكويت لعام ٢٠١٤ ، فقد حازت على ١٤.٥ ألف عامل شكلت نسبة قدرها ١٧.١ % من إجمالي القوى العاملة في قطاع الصناعات التحويلية في الكويت.
- وجاءت بعدها صناعة المنتجات الغذائية بعدد ١٣.٢ ألف عامل وبنسبة بلغت نحو ١٥.٥%.
- وتلتها صناعة المنتجات المعدنية بعدد عمال بلغ نحو ١٣ ألف ونسبة قدرها ١٥.٣%، ومن الملاحظ أن الأنواع الثلاث من الصناعات صناعة الإسمنت، والمنتجات الغذائية، والمنتجات المعدنية تتنافس فيما بينها باستقطاب الأيدي العاملة، إذ جاءت نسبها متقاربة.
- ثم جاءت بعدها صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة بعدد ٧.٥ ألف عامل ونسبة تساوي ٨.٨ %.
- وبعدها صناعة منتجات المطاط واللدائن، ثم صناعات متنوعة أخرى[١٤].

جدول (٩): توزيع عدد العاملين حسب النشاط الصناعي في الكويت عام ٢٠١٤

النشاط الصناعي	عدد العاملين "بالألف"	نسبة المساهمة %
الأسمنت ومواد البناء	١٤.٢	١٧.١
المنتجات الغذائية	١٣.٢	١٥.٥
المنتجات المعدنية	١٣	١٥.٣
فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة	٧.٥	٨.٨
منتجات المطاط واللدائن	٥.٢	٦.١
منتجات أخرى	٣١.٦	٣٧.٢
الجملة	٨٤.٧	%١٠٠

المصدر: النشرة الاقتصادية لوزارة الصناعة الكويتية، عن شهر فبراير لعام ٢٠١٥.

المحور الثالث

تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعة في الكويت

ويتم رفع القدرات الوطنية بنقل التكنولوجيا وتطويرها, وذلك بإتباع سبيلين **أولهما** إستيراد التكنولوجيا وتطويعها, **وثانيهما** توليد التكنولوجيا وتطويرها بالجهود الذاتية، والتطور التكنولوجى المستمر شأنه مثل التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق إلا بالإعتماد على النفس وبناء القدرة التكنولوجية الذاتية.

وقيمة التطور التكنولوجى لا تقاس بما ينتج عنه من سلع وخدمات وقيمة مضافة على نحو مباشر فحسب. بل يجب أن يقاس أيضاً بمدى ما يُوجده هذا التطور من قوة دفع لمحركات النمو فى بقية القطاعات الاقتصادية.

وفى كلا الحالتين يلزم رفع قدرة الشركات الوطنية على الإقتباس والتقليد وتحسين البنية الأساسية، ورفع مستوى نظام التعليم والبحث العلمى لتوفير الشروط اللازمة للنهوض بعملية الإختراع والإبتكار والإبداع [١٩].

وتعتبر المنافع الناتجة عن استخدام تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة فى القطاعات الاقتصادية المختلف ومنها الصناعة كبيرة' حيث يخلق التوسع فى استخدامها أثارا خارجية موجبة بمعنى أن المنافع التى تعود على مستخدميها تزيد بمعدل أكبر من التوسع فيها[٢٠].

وعليه سيتم بيان الأهمية الاقتصادية للصناعة علي الاقتصاد الكويتي في **النقطتين التاليتين:**

- تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعة وصادراتها فى الكويت.
- تحليل الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعة والزراعة والخدمات فى الكويت.
- مقارنة بين الأهمية النسبية للصناعة في روسيا والكويت.
- مقارنة أهم مؤشرات النمو الاقتصادي بين روسيا والكويت.

١- تحليل الأهمية الاقتصادية للصناعة وصادراتها فى الكويت.

ويبين **الجدول التالي** الأهمية الاقتصادية للتكنولوجيا المتقدمة في الكويت:

جدول (١٠): تحليل الأهمية الإقتصادية للصناعة وصادراتها فى الكويت خلال (١٩٩٠-٢٠١٦)

السنة	اجمالي الناتج المحلي مليار $	معدل نمو الناتج المحلي %	اجمالي العاملين مليون	الصادرات السلعية مليار $	الصادرات السلعية والخدمية مليار $	صادرات الخدمات مليار دولار	صادرات السلع المصنعة		العاملون في الصناعة		العاملون في الزراعة		العاملون في الخدمات	
							% من صادرات السلع والخدمات	القيمة مليار دولار	عدد مليون	% من اجمالي العاملين	عدد مليون	% من اجمالي العاملين	عدد مليون	% من اجمالي العاملين
١٩٩٠	١٨.٤	١٠-	٠.٨٦	٧.٠	٨.٣	١.٢	٥.٤	٠.٥	٠.٢	٢٠.١	٠.٢	٢.٣	٠.٧	٧٧.٦
١٩٩١	١١.٠	١٠١-	٠.٨٦	١.١	١.٩	٠.٨	١١.٠	٠.٢	٠.٢	٢٠.٩	٠.٢	٢.٢	٠.٧	٧٦.٩
١٩٩٢	١٩.٩	٢	٠.٧٨	٦.٦	٨.٠	١.٥	٣.٩	٠.٣	٠.٢	٣٠.٨	٠.٩	١١.١	٠.٥	٥٨.١
١٩٩٣	٢٣.٩	٣٤.٠	٠.٧٧	١٠.٢	١١.٤	١.٢	٣.٨	٠.٤	٠.٢	٢٣.٣	٠.٢	٢.٤	٠.٦	٧٤.٣
١٩٩٤	٢٤.٨	٨.٤	٠.٧٦	١١.٣	١٢.٦	١.٤	٤.٩	٠.٦	٠.٢	٢٣.٧	٠.٢	٢.٢	٠.٦	٧٤.١
١٩٩٥	٢٧.٢	٤.٩	٠.٧٤	١٢.٨	١٤.٢	١.٥	٤.٣	٠.٦	٠.٢	٢٣.٦	٠.٢	٢.١	٠.٦	٧٤.٣
١٩٩٦	٣١.٥	٠.٦	٠.٧٧	١٤.٩	١٦.٥	١.٦	٣.٦	٠.٦	٠.٢	٢٤.٢	٠.٢	٢.٢	٠.٦	٧٣.٦
١٩٩٧	٣٠.٤	٢.٥	٠.٨١	١٤.٢	١٦.٠	١.٨	١٤.٥	٢.١	٠.٢	٢٤	٠.٢	٢.٢	٠.٦	٧٣.٨
١٩٩٨	٢٥.٩	٣.٧	٠.٨٧	٩.٦	١١.٤	١.٨	١٩.٨	١.٩	٠.٢	٢٣.١	٠.٢	٢.٣	٠.٦	٧٤.٦
١٩٩٩	٣٠.١	١.٨-	٠.٩٣	١٢.٢	١٣.٨	١.٧	٢٠.٤	٢.٥	٠.٢	٢٣	٠.٢	٢.٣	٠.٧	٧٤.٧
٢٠٠٠	٣٧.٧	٤.٧	٠.٩٨	١٩.٤	٢١.٣	١.٩	٤.٥	٠.٩	٠.٢	٢٢.٤	٠.٢	٢.٤	٠.٨	٧٥.٢
٢٠٠١	٣٤.٩	٠.٧	١.٠١	١٦.٢	١٧.٩	١.٧	٤.٧	٠.٨	٠.٢	٢١.٩	٠.٢	٢.٤	٠.٨	٧٥.٧
٢٠٠٢	٣٨.١	٣	١.٠٣	١٥.٤	١٧.٠	١.٦	٥.١	٠.٩	٠.٢	٢١.٨	٠.٣	٢.٥	٠.٨	٧٥.٧
٢٠٠٣	٤٧.٩	١٧.٣	١.٠٦	٢٠.٧	٢٤.٩	٤.٣	٣.٩	١.٠	٠.٢	٢١.٦	٠.٣	٢.٦	٠.٨	٧٥.٨
٢٠٠٤	٥٩.٤	١٠.٨	١.٠٩	٢٨.٦	٣٣.٨	٥.٢	٣.٥	١.٢	٠.٢	٢١.٥	٠.٣	٢.٦	٠.٨	٧٥.٩
٢٠٠٥	٨٠.٨	١٠.١	١.١٣	٤٤.٩	٥١.٧	٦.٨	٣.٣	١.٧	٠.٢	٢١.٢	٠.٣	٢.٧	٠.٩	٧٦.١
٢٠٠٦	١٠١.٦	٧.٥	١.٢٠	٥٦.٠	٦٦.٦	١٠.٥	٢.٧	١.٨	٠.٣	٢٢.١	٠.٣	٢.٦	٠.٩	٧٥.٣
٢٠٠٧	١١٤.٦	٦.٠	١.٢٧	٦٢.٧	٧٢.٧	١٠.٠	٢.٨	٢.١	٠.٣	٢٣.٢	٠.٣	٢.٦	٠.٩	٧٤.٢
٢٠٠٨	١٤٧.٤	٢.٥	١.٣٦	٨٧.٥	٩٨.٤	١٠.٩	٢.٨	٢.٨	٠.٣	٢٥.٦	٠.٣	٢.٥	١.٠	٧١.٩
٢٠٠٩	١٠٥.٩	٧.١-	١.٤٧	٥٤.٠	٦٣.٠	٩.٠	٥.٣	٣.٤	٠.٤	٢٥.٢	٠.٤	٢.٥	١.١	٧٢.٣
٢٠١٠	١١٥.٤	٢.٤-	١.٥٨	٧٠.٠	٧٧.٠	٧.٠	٦.٦	٤.٦	٠.٤	٢٥.٩	٠.٤	٢.٥	١.١	٧١.٦
٢٠١١	١٥٤.٠	٩.٦	١.٦٧	١٠٢.١	١١٢.٨	١٠.٧	٤.٢	٤.٧	٠.٤	٢٦.٤	٠.٤	٢.٥	١.٢	٧١.١
٢٠١٢	١٧٤.١	٦.٦	١.٧٩	١١٨.٩	١٣٠.١	١١.٢	٤.٤	٥.٧	٠.٥	٢٦.٦	٠.٤	٢.٥	١.٣	٧٠.٩
٢٠١٣	١٧٤.٢	١.١	١.٩٢	١١٥.١	١٢٣.٤	٨.٣	٤.٨	٥.٩	٠.٥	٢٦.٨	٠.٥	٢.٥	١.٤	٧٠.٧
٢٠١٤	١٦٢.٦	٠.٥	٢.٠٣	١٠٢.١	١١١.٤	٩.٣	٣.٨	٤.٢	٠.٥	٢٦.٦	٠.٥	٢.٥	١.٤	٧٠.٩
٢٠١٥	١١٤.٦	٠.٦	٢.١٢	٥٤.٣	٦١.٦	٧.٣	٨.١	٥.٠	٠.٦	٢٧.٦	٠.٦	٢.٧	١.٥	٦٩.٧
٢٠١٦	١١٠.٩	٣.٥	٢.١٧	٤٦.٣	٥٣.٥	٧.٢	٨.٠	٤.٣	٠.٦	٢٧.٥	٠.٦	٢.٧	١.٥	٦٩.٨
المتوسط	٧٤.٧	٤.٧	١.٢	٤١.٣	٤٦.٣	٥.١	٦.٠	٢.٢	٠.٣	٢٤.١	٠.٠	٢.٨	٠.٩	٧٣.١

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق، **الأتي:**

أ- تطور الناتج المحلى الاجمالى:

يتضح أن إجمالي الناتج المحلى ارتفع من ١٨.٤ مليار دولار في عام ١٩٩٠ الي ١٧٤.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٣ بمتوسط خلال الفترة بلغ نحو ٧٤.٧ مليار دولار بحد أدنى ١١ مليار دولار عام ١٩٩١ وبحد أقصى نحو ١٧٤.٢ مليار دولار عام ٢٠١٢، ويلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي قد مر بعدة مظاهر خلال هذه الفترة، متأثراً بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **ففي عام ١٩٩١:** حيث تراجع اجمالي الناتج المحلي من ١٨,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٠ الي ١١ مليار في عام ١٩٩١ متأثراً بالغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، **وفي عام ٢٠٠٩:** تراجع اجمالي الناتج المحلي من ١٤٧,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ١٠٥,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

كما يلاحظ أن اجمالي الناتج المحلي قد مر بمرحلتين متباينتين خلال فترة الدراسة، **كالأتي:**

المرحلة الأولي خلال (١٩٩٠-٢٠٠٠): انخفاض اجمالي الناتج المحلي، حيث تراوح من (١١-٣٧,٧) مليار دولار خلال هذه الفترة.

المرحلة الثانية خلال (٢٠٠١-٢٠١٦): ارتفاع اجمالي الناتج المحلي، حيث تراوح بين (٣٤,٩-١٧٤,٢) مليار دولار خلال هذه الفترة.

ب- معدل نمو إجمالي الناتج المحلي:

يتضح أن متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة بلغ نحو ٤.٧% بحد أدنى سالب٧,١% في عام ٢٠٠٩ وبحد أقصى ٣٤ في عام ١٩٩٣، يلاحظ أن معدل نمو اجمالي الناتج المحلي قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية والمحلية، **ففي عام ١٩٩١:** تراجع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي من سالب ١% في عام ١٩٩٠ الي سالب ١,١% في عام ١٩٩١ متأثراً بالغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، **وفي عام ٢٠٠١:** تراجع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي من ٤,٧ % في عام ٢٠٠٠ الي ٠,٧% في عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام ٢٠٠١، ويرجع ذلك الي الاضطرابات السياسية التي حدثت في المنطقة بعد هذه الأحداث، ومنها الغزو الامريكي لأفغانستان والعراق، مما أدي الي تراجع حجم الاستثمارات في المنطقة وكذلك حجم النفط المصدر من دول الخليج ومنها الكويت، مما أدي الي تراجع معدل نمو الناتج المحلي والذي يعتمد أساساً علي النفط، وفي **عام ٢٠٠٩:** تراجع معدل نمو

اجمالي الناتج المحلي من ٢,٥% في عام ٢٠٠٨ إلي سالب ٧,١% في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

كما يلاحظ أن معدل نمو اجمالي الناتج المحلي قد مر بمرحلتين متباينتين، **كالأتي:**

المرحلة الأولي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠): كان معدل نمو اجمالي الناتج المحلي في أغلبها ضعيفاً، حيث تراوح من (-١,٨%- ٨,٤%).

المرحلة الثانية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٦): كان معدل نمو اجمالي الناتج المحلي في معظم سنوات هذه الفترة، كبيراً، حيث تراوح بين (-٧,١%- ١٧,٣%).

ج- اجمالي الصادرات السلعية والخدمية:

يتضح أن متوسط اجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة بلغ نحو ٤٦.٣ مليار دولار بحد أدنى ١,٩ مليار دولار في عام ١٩٩١ وبحد أقصى نحو ١٣٠,١ مليار دولار عام ٢٠١٢، ويلاحظ أن اجمالي الصادرات قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **ففي عام ١٩٩١:** تراجع اجمالي الصادرات من ٨,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٠ الي ١,٩ مليار في عام ١٩٩١ متأثراً بالغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، **وفي عام ٢٠٠٩:** تراجع اجمالي الصادرات من ٩٨,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٦٣ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

كما يلاحظ أن اجمالي الصادرات قد مر بمرحلتين متباينتين خلال فترة الدراسة، **كالأتي:**

المرحلة الأولي خلال (١٩٩٠-٢٠٠٠): انخفاض اجمالي الصادرات، حيث تراوحت بين (١,٩- ٢١,٣) مليار دولار خلال هذه الفترة.

المرحلة الثانية خلال (٢٠٠١-٢٠١٦): ارتفاع اجمالي الصادرات، حيث تراوحت بين (١٧- ١٣٠,١) مليار دولار خلال هذه الفترة.

د- اجمالي الصادرات السلعية:

يتضح أن متوسط اجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة بلغ ٤١.٣ مليار دولار بحد أدنى ١.١ مليار دولار عام ١٩٩١ وبحد أقصى نحو ١١٨.٩ مليار دولار عام ٢٠١٢، ويلاحظ أن اجمالي الصادرات السلعية قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **ففي عام ٢٠٠٩:** تراجع اجمالي الصادرات السلعية من ٨٧.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٥٤ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

هـ- اجمالي الصادرات الخدمية: يتضح أن متوسط اجمالي الصادرات الخدمية خلال الفترة بلغ ٥.١ مليار دولار بحد أدنى ٠.٨ مليار دولار عام ١٩٩١ وبحد أقصى نحو ١١.٢ مليار دولار عام ٢٠١٢، ويلاحظ أن اجمالي الصادرات الخدمية قد تأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، **ففي عام ٢٠٠٩:** تراجع اجمالي الصادرات الخدمية من ١٠.٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ الي ٩ مليار دولار عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

و- اجمالي الصادرات السلعية المصنعة:

يتضح أن متوسط اجمالي الصادرات السلعية المصنعة خلال الفترة بلغ نحو ٢.٢ مليار دولار بحد أدنى ٠.٢ مليار دولار عام ١٩٩١ وبحد أقصى ٥.٩ مليار دولار عام ٢٠١٣.

ز- نسبة الصادرات المصنعة الي اجمالي الصادرات السلعية:

يتضح أن متوسط نسبة الصادرات السلعية المصنعة الي اجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة بلغ نحو ٧.١% بحد أدنى ٣.٢% في عام ٢٠٠٨ وبحد أقصى ٢٠.٤% في عام ١٩٩٩.

ح- نسبة الصادرات المصنعة الي اجمالي الصادرات السلعية والخدمية:

يتضح أن متوسط نسبة الصادرات السلعية المصنعة الي اجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة بلغ ٦% بحد أدنى ٢.٧% في عام ٢٠٠٦ وبحد أقصى نحو ١٧.٩% في عام ١٩٩٩.

ط- العاملون في قطاع الصناعة:

يحتل العاملون في قطاع الصناعة الي اجمالي العاملين في الكويت المرتبة الثانية بنسبة تراوحت من (١٨.٣%- ٤٠.٢%) خلال الفترة المذكورة، بينما يحتل العاملون في قطاع الخدمات المرتبة الأولي بنسبة تراوحت من (٥٨.٦%-٨١.٧%)، وأخيراً يحتل العاملون في قطاع الزراعة المرتبة الثالثة بنسبة تراوحت من (١.٢%-٢.٧%).

٢- تحليل الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعة والزراعة والخدمات فى الكويت:

ويتبين من **الجدول التالي** أن قطاع الخدمات حل أولاً يليه قطاع الصناعة وأخيراً قطاع الزراعة ، كما يتضح من الجدول **الأتي:**

تشكل القيمة المضافة لقطاع الصناعة النسبة الكبيرة من اجمالي القيمة المضافة بنسبة تراوحت من (٤٨.٤%-٦٩.١%)، يليه قطاع الخدمات بنسبة تراوحت من (٣٠.٦%- ٥١.١%)، وفي المرتبة الثالثة قطاع الزراعة بنسبة تراوحت من (٠.٣%-٠.٥%)

جدول (١١)

تحليل الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعة والزراعة والخدمات فى الكويت خلال (١٩٩٠-٢٠١٦)

السنة	اجمالي القيمة المضافة مليار$	القيمة المضافة للصناعة		القيمة المضافة للزراعة		القيمة المضافة للخدمات	
		مليار دولار	% من اجمالي القيمة المضافة	مليار دولار	% من اجمالي القيمة المضافة	مليار دولار	% من اجمالي القيمة المضافة
١٩٩٠	٢٠.١	١٠.١	٥٠.١	٠.١	٠.٥	٩.٩	٤٩.٤
١٩٩١	١٤.٩	٨.٣	٥٥.٦	٠.١	٠.٤	٦.٦	٤٤
١٩٩٢	٢٣.١	١٣.٢	٥٧.٣	٠.١	٠.٤	٩.٨	٤٢.٣
١٩٩٣	٢٥.٨	١٥.٠	٥٨.٢	٠.١	٠.٣	١٠.٧	٤١.٥
١٩٩٤	٢٧.٢	١٦.٣	٦٠.١	٠.١	٠.٥	١٠.٧	٣٩.٤
١٩٩٥	٢٩.٨	١٨.٨	٦٣.٢	٠.١	٠.٣	١٠.٩	٣٦.٥
١٩٩٦	٣٣.٧	٢٢.٠	٦٥.٢	٠.١	٠.٤	١١.٦	٣٤.٤
١٩٩٧	٣٥.١	٢٣.٢	٦٦.١	٠.٢	٠.٥	١١.٧	٣٣.٤
١٩٩٨	٢٩.١	١٨.٣	٦٢.٨	٠.١	٠.٣	١٠.٧	٣٦.٩
١٩٩٩	٣٤.١	٢٢.١	٦٤.٧	٠.١	٠.٤	١١.٩	٣٤.٩
٢٠٠٠	٤٠.١	٢٥.١	٦٢.٧	٠.٢	٠.٥	١٤.٨	٣٦.٨
٢٠٠١	٣٧.٨	٢٣.٤	٦١.٩	٠.١	٠.٣	١٤.٣	٣٧.٨
٢٠٠٢	٤١.١	٢٤.٦	٥٩.٨	٠.٢	٠.٥	١٦.٣	٣٩.٧
٢٠٠٣	٤٣.٩	٢٦.٧	٦٠.٩	٠.٢	٠.٥	١٦.٩	٣٨.٦
٢٠٠٤	٦٢.٨	٣٧.٦	٥٩.٩	٠.٣	٠.٤	٢٤.٩	٣٩.٧
٢٠٠٥	٨٥.١	٥٢.٧	٦١.٩	٠.٣	٠.٣	٣٢.٢	٣٧.٨
٢٠٠٦	١٠٥.١	٦٣.٩	٦٠.٨	٠.٣	٠.٣	٤٠.٩	٣٨.٩
٢٠٠٧	١١٧.٩	٧٦.٨	٦٥.١	٠.٥	٠.٤	٤٠.٧	٣٤.٥
٢٠٠٨	١٥٠.٣	٩٤.٨	٦٣.١	٠.٦	٠.٤	٥٤.٩	٣٦.٥
٢٠٠٩	١١٠.٢	٦٨.٥	٦٢.٢	٠.٦	٠.٥	٤١.١	٣٧.٣
٢٠١٠	١٢٤.٩	٧٦.٣	٦١.٠	٠.٥	٠.٤	٤٨.١	٣٨.٥
٢٠١١	١٦٦.١	١١٢.٠	٦٧.٤	٠.٧	٠.٤	٥٣.٤	٣٢.٢
٢٠١٢	١٨٨.٥	١٣٠.٢	٦٩.١	٠.٦	٠.٣	٥٧.٧	٣٠.٦
٢٠١٣	١٨٧.٥	١٢٧.٣	٦٧.٩	٠.٦	٠.٣	٥٩.٥	٣١.٨
٢٠١٤	١٧٧.٠	١١٤.٧	٦٤.٨	٠.٧	٠.٤	٦١.٥	٣٤.٨
٢٠١٥	١٢٤.٢	٦٤.١	٥١.٦	٠.٦	٠.٥	٥٩.٥	٤٧.٩
٢٠١٦	١١٨.٣	٥٧.٣	٤٨.٤	٠.٦	٠.٥	٦٠.٤	٥١.١
المتوسط	٧٩.٨	٤٩.٨	٦١.٢	٠.٣	٠.٤	٢٩.٧	٣٨.٤

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٣- مقارنة بين الأهمية النسبية للصناعة في روسيا والكويت:

ويبين **الجدول التالي** ذلك:

جدول(١٢): مقارنة للأهمية النسبية لقطاع الصناعة في روسيا والكويت خلال (١٩٩٠-٢٠١٦)

السنة	اجمالي الناتج المحلي مليار دولار			معدل نمو الناتج المحلي %		قيمة صادرات السلع المصنعة		
	روسيا	الكويت	الكويت إلي روسيا %	روسيا	الكويت	روسيا	الكويت	الكويت الي روسيا %
١٩٩٠	٥١٦.٨	١٨.٤	٣.٦	-٣	-١	١٥.٢	٠.٥	٣.٣
١٩٩١	٥١٨.٠	١١.٠	٢.١	-٥.٠	-١.١	١١.٤	٠.٢	١.٨
١٩٩٢	٤٦٠.٣	١٩.٩	٤.٣	-	٢	٤٦.٧	٠.٣	٠.٦
١٩٩٣	٤٣٥.١	٢٣.٩	٥.٥	-٨.٧	٣٤.٠	٢٧.٣	٠.٤	١.٥
١٩٩٤	٣٩٥.١	٢٤.٨	٦.٣	-	٨.٤	١٨.٠	٠.٦	٣.٣
١٩٩٥	٣٩٥.٥	٢٧.٢	٦.٩	-٤.١	٤.٩	٢١.٣	٠.٦	٢.٨
١٩٩٦	٣٩١.٧	٣١.٥	٨.٠	-٣.٦	٠.٦	٢٣.٠	٠.٦	٢.٦
١٩٩٧	٤٠٤.٩	٣٠.٤	٧.٥	١.٤	٢.٥	٢٠.٥	٢.١	١٠.٢
١٩٩٨	٢٧١.٠	٢٥.٩	٩.٦	-٥.٣	٣.٧	٢١.٥	١.٩	٨.٨
١٩٩٩	١٩٥.٩	٣٠.١	١٥.٤	٦.٤	-١.٨	١٨.٧	٢.٥	١٣.٤
٢٠٠٠	٢٥٩.٧	٣٧.٧	١٤.٥	١٠	٤.٧	٢٤.٩	٠.٩	٣.٦
٢٠٠١	٣٠٦.٦	٣٤.٩	١١.٤	٥.١	٠.٧	٢٣.٦	٠.٨	٣.٤
٢٠٠٢	٣٤٥.١	٣٨.١	١١.٠	٤.٧	٣	٢٤.٥	٠.٩	٣.٧
٢٠٠٣	٤٣٠.٣	٤٧.٩	١١.١	٧.٣	١٧.٣	٢٩.٥	١.٠	٣.٤
٢٠٠٤	٥٩١.٠	٥٩.٤	١٠.١	٧.٢	١٠.٨	٤١.٠	١.٢	٢.٩
٢٠٠٥	٧٦٤.٠	٨٠.٨	١٠.٦	٦.٤	١٠.١	٤٥.٧	١.٧	٣.٧
٢٠٠٦	٩٨٩.٩	١٠١.٦	١٠.٣	٨.٢	٧.٥	٥٠.٠	١.٨	٣.٦
٢٠٠٧	١٢٩٩.٧	١١٤.٦	٨.٨	٨.٥	٦.٠	٦٠.١	٢.١	٣.٥
٢٠٠٨	١٦٦٠.٨	١٤٧.٤	٨.٩	٥.٢	٢.٥	٧٨.٩	٢.٨	٣.٥
٢٠٠٩	١٢٢٢.٦	١٠٥.٩	٨.٧	-٧.٨	-٧.١	٥٢.٢	٣.٤	٦.٥
٢٠١٠	١٥٢٤.٩	١١٥.٤	٧.٦	٤.٥	-٢.٤	٥٦.٥	٤.٦	٨.١
٢٠١١	٢٠٥١.٧	١٥٤.٠	٧.٥	٥.٣	٩.٦	٦٨.٩	٤.٧	٦.٨
٢٠١٢	٢٢١٠.٣	١٧٤.١	٧.٩	٣.٧	٦.٦	٨٦.٣	٥.٧	٦.٦
٢٠١٣	٢٢٩٧.١	١٧٤.٢	٧.٦	١.٨	١.١	٨٦.٥	٥.٩	٦.٨
٢٠١٤	٢٠٦٣.٧	١٦٢.٦	٧.٩	٠.٧	٠.٥	٨٦.٣	٤.٢	٤.٩
٢٠١٥	١٣٦٥.٩	١١٤.٦	٨.٤	-٢.٨	٠.٦	٧٠.١	٥.٠	٧.١
٢٠١٦	١٢٨٣.٢	١١٠.٩	٨.٦	-٠.٢	٣.٥	٦١.٣	٤.٣	٧.٠
المتوسط	٩١٣.٠	٧٤.٧	٨.٥	٠.٧	٤.٧	٤٣.٣	٢.٢	٤.٩

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، **ما يلي:**

أ- تتفوق روسيا علي الكويت في كل مؤشرات المقارنة، **كما يلي:**

- بلغ متوسط الناتج المحلي في روسيا ٩١٣ مليار دولار، وفي الكويت ٧٤.٧ مليار دولار.
- بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي في روسيا ٠.٧%، بينما بلغ في الكويت ٤.٧%.
- بلغ متوسط قيمة الصادرات الصناعية في روسيا ٤٣.٣ مليار دولار، في الكويت ٢.٢مليار دولار

ب- تراوحت نسبة الصادرات السلعية المصنعة في الكويت الي الصادرات السلعية المصنعة في روسيا من (٠.٦%- ١٣.٤%)، ويؤكد ذلك التفوق الكبير لروسيا علي الكويت في مجال الصناعة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

تبين من البحث صحة الفرضية البحثية، حيث تبين **الأتي:**

أ- بالنسبة للكويت:

تشكل القيمة المضافة لقطاع الصناعة النسبة الكبيرة من اجمالي القيمة المضافة بنسبة تراوحت من (٤٨.٤%-٦٩.١%)، يليه قطاع الخدمات بنسبة تراوحت من (٣٠.٦%- ٥١.١%)، وفي المرتبة الثالثة قطاع الزراعة بنسبة تراوحت من (٠.٣%-٠.٥%)

ب- بالنسبة لروسيا:

تشكل القيمة المضافة لقطاع الخدمات النسبة الكبيرة من اجمالي القيمة المضافة بنسبة تراوحت من (٣٥%-٦٤.١%)، يليه قطاع الصناعة بنسبة تراوحت من (٣٢.١%- ٤٨.٤%)، وفي المرتبة الثالثة قطاع الزراعة بنسبة تراوحت من (٣.٦%-١٦.٦%).

ثانياً: التوصيات:

أ- لابد من زيادة الإهتمام بالصناعة، خاصة في الكويت لتنويع مصادر الدخل.

ب- الإهتمام بالصناعات الموجهة للتصدير.

ج- الإهتمام بالصناعات التكنولوجية.

د- ضرورة الحد من العراقيل أمام القطاع الخاص، سواء في مجال الضرائب أو مجال الاستثمارات.

المراجع

١- محمود عثمان علي، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتمويل الدولي**، (عمان: دار الأرقم، ٢٠١١)، ص ٥٩.

٢- Omneia Helmy (June 2009), "ICT Services without Borders: An Opportunity for Egypt ?" **ECES, Working Paper No. 150,** p.3.

٣- محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١)، ص ٢٣.

٤- البنك الدولي، تقرير التنمية، ٢٠١٥.

٥- مصطفى مفتاح محمد، **العوائد النفطية وتأثيرها علي المتغيرات الاقتصادية الكلية في ليبيا منذ عام ١٩٩٠**"، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية، ٢٠١٤).

٦- أيمن حسين كمال، **دراسة تحليلية لأداء قطاع الصناعات التحويلية في نيجيريا منذ عام ١٩٨٦**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٣).

٧-Christian Dreger, Teymur Rahmani, "**The Impact of Oil Revenues on the Iranian Economy and the Gulf States**", German Institute for Economic Research, Berlin, 2014.

٨-Mohsen Mehrara," **The Asymmetric Relationship Between Oil Revenues And Economic Activities: The Case Of Oil-Exporting Countries**", March 2008, P.p. 1164-1168.

٩- Ali N, Mashayekhi," Public Finance, Oil Revenue Expenditure And Economic Performance: A Comparative Study Of Four Countries", **System Dynamics Review Vol. 14, Nos. 2-3, Summer** – Fall 1998,p.p. 189-219.

١٠- محمد السيد سعيد، **مبادرة للتقدم (إستيعاب التكنولوجيا المتقدمة فى مصر)**, (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام , ١٩٩٨)، ص ٨.

١١- Omneia Helmy (June 2009), "ICT Services without Borders: An Opportunity for Egypt ?" **ECES, Working Paper No. 150,** p.3.

١٢- Lampard, E.E. و Industrial Revolution, **In World Book 2001, Vol. 10**, p 246, Chicago:

١٣- Maio, Michele Di,"**Industrial Policy in Developing Countries: History and Perspectives**", Maggio,2008.p.22.

١٤- Rodrik , Dani," Normalizing Industrial Policy", **Commission on Growth and Development Working Paper no.3,** Washington, DC., 2008.p17

١٥- Kenichi Ohno,"**The Role of Government in Promoting Industrialization under Globalization- The East Asian Experience**",National Graduate Institute for Policy Studies, Tokyo,Japan, 2003 p.29

١٦- Kenichi Ohno, The Role of Government in Promoting Industrialization under Globalization ,**op. ,cit.,**p.30.

١٧- النشرة الاقتصادية لوزارة الصناعة الكويتية، ديسمبر ٢٠١٣.

١٨- لنشرة الاقتصادية لوزارة الصناعة الكويتية، عن شهر فبراير لعام ٢٠١٤.

١٤- تقرير الهيئة العامة للصناعة الكويتية.

١٩- محمد السيد سعيد، **مبادرة للتقدم (إستيعاب التكنولوجيا المتقدمة فى مصر)**, (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام , ١٩٩٨)، ص ٨.

٢٠- Omneia Helmy (June 2009), "ICT Services without Borders: An Opportunity for Egypt ?" **ECES, Working Paper No. 150,** p.3.